

وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاقية عمل جماعية

تحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور / كمال الجنزوري - رئيس مجلس الوزراء ، وبحضور السيد الأستاذ / رفعت محمد حسن - وزير القوى العاملة والهجرة .. تم بتاريخ الثلاثاء الموافق ٢٤/٧/٢٠١٢ إبرام اتفاقية عمل جماعية بين الهيئة العامة للاستثمار وبين كل من :

أولاً - شركة إسكندرية للإطارات ، ويعملها في هذه الاتفاقية السيد الأستاذ / كريم جداس بصفته العضو المنتدب للشركة . (طرف أول)

ثانياً - النقابة العامة للكيماويات ، ويعملها في هذه الاتفاقية السيد الأستاذ / توفيق فوزي عبد السلام - رئيس النقابة العامة ، والسيد الأستاذ / أحمد عبد التواب - نائب رئيس النقابة العامة ، وبحضور السيد الأستاذ / أحمد محمد قنديل - رئيس اللجنة النقابية لعاملين بالشركة . (طرف ثان)

تمهيد

في ضوء الاحترام المتبادل بين إدارة الشركة وعاملين بها والمصالح المشتركة لكل منهما ، ورغبة من الطرفين في إنهاء كافة المشاكل المعلقة بينهما في مناخ من الحوار الهدى والبناء للوصول إلى تسوية ودية بشأنها واستكمال مسيرة الإنتاج .

وتؤكد أطراف على أن يكون الحوار البناء هو السبيل الوحيد لإقامة علاقة عمل متوازنة بينهما مستقبلاً ، وعلى احترامهما لأحكام القانون والقواعد الشرعية التي يتبعها اتباعها قبل اتخاذ أي إجراءات قد تؤثر بالسلب على مصلحة أيهما

فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملاً لها .

(المادة الثانية)

وافقت الشركة على اقتراح العاملين بـ مد نطاق الرعاية الصحية إلى أسرة العامل (الزوجة والأولاد) شريطة عدم زيادة نفقات الرعاية الصحية التي توفرها الشركة للعامل وزوجته وأبنائه مجتمعين عن التكلفة السنوية المقررة للعامل الواحد والتي تبلغ حالياً (١٩٥٥) جنيهًا لكل عامل ، على أن تتケفل اللجنة النقابية بالشركة بتقديم عروض لإدارة الشركة تضمن قطع أسر العاملين بالرعاية الصحية وينفس التكلفة التي تحملها الشركة حالياً ، وفي حدود الموازنة التخطيطية التي تقرها الشركة لهذا البند سنوياً في الأعوام القادمة .

(المادة الثالثة)

أما فيما يتعلق بكيفية احتساب الأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية وقواعد حساب نصيب العمال في الأرباح ، وقواعد حساب العلاوة الخاصة لعام ٢٠١١ ، ونظرًا لاستمرار الخلاف في تفسير القواعد القانونية ذات الصلة بالموضوعات المشار إليها فقد تقرر اتخاذ الإجراءات القانونية الواردة بقانون العمل لفض منازعات العمل الجماعية من وساطة وتحكيم في حالة تعذر المفاوضة الجماعية مع استمرار الطرفين في تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ والمشار إليه في البند التاسع من هذه الاتفاقية .

(المادة الرابعة)

بشأن قواعد احتساب الخصم من حواجز الإنتاج بسبب التالف ، فقد تم الاتفاق على أن تعقد جلسة بالمصنع بين إدارة الشركة والعمال يتم فيها شرح تلك القواعد طبقاً لما هو معمول به في السنوات السابقة .

(المادة الخامسة)

قررت الشركة سحب قرارها الخاص بإيقاف عقود عمل كل من :

- ١ - السيد / أحمد محمد قنديل - رئيس اللجنة النقابية .
- ٢ - السيد / أشرف على العشماوى - نائب رئيس اللجنة النقابية .
- ٣ - السيد / محمد سعيد جرانة - عضو اللجنة النقابية .
- ٤ - السيد / أشرف حسين محمد - فني إنتاج .
- ٥ - السيد / شعبان عبد اللطيف - فني إنتاج .

وعودتهم إلى العمل فوراً تقديراً من الشركة للحربيات النقابية ، وتطلعًا لقيام اللجنة النقابية بالشركة بدورة إيجابي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من أجل مصلحة الشركة والعمال في آن واحد .

(المادة السادسة)

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك وافقت إدارة الشركة على أن يتم تسوية عدد (٤٣) يوماً من أيام الإضراب عن العمل للعمال والبالغ (٥٠) يوماً ، وذلك على النحو التالي :

عدد (٢٠) يوماً تخصم من رصيد الإجازات السنوية المستحقة للعامل .

أجر عدد (٢٠) يوماً تؤدي للعمال كسلفة على أن يتم خصمها من أجر العمال اعتباراً من شهر سبتمبر ٢٠١٢ على أقساط شهرية متساوية لمدة ستة أشهر .

أجر عدد (٣) أيام منحة من الشركة للعمال .

(المادة السابعة)

وافق الطرفان على أن يتم التنازل من جانب كل طرف من الطرفين عن الدعاوى أو الشكاوى أو المحاضر أو البلاغات المقدمة من كل منهم ومن العمال في مواجهة الطرف الآخر خلال الفترة من ٢٠١٢/٥/٣٠ وحتى تاريخه .

(المادة الثامنة)

تلزム النقابة العامة للكيماويات واللجنة النقابية للعاملين بالشركة بغض الإضراب ودعوة العمال لإعادة تشغيل المصنع بكامل طاقته اعتباراً من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٧/١٩ وتأكيداً على حسن النوايا والرغبة في تعويض الشركة عن الخسائر التي تكبدتها الأطراف جراء توقف العمل ، تعهد الطرفان على تنفيذ ما جاء بهذه الاتفاقية بما يتفق والقانون وحسن النية ، وأكدا على التعاون والاحترام المتبادل والامتناع عن كل ما من شأنه تعطيل العمل بالمنشأة أو تهديد أمنها وسلامتها أو الإساءة إلى إدارة الشركة .

(المادة التاسعة)

استمرار الطرفين في تنفيذ الاتفاقية المبرمة بينهما بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ تحت رعاية القوات المسلحة المصرية والتي تنتهي في ٢٠١٤/٣/٢٨ ، وتعتبر ما ورد بهذه الاتفاقية مكملاً لما تم الاتفاق عليه بتاريخ اليوم .

(المادة العاشرة)

تحسّرت هذه الاتفاقية من خمس نسخ ، نسخة بيد كل طرف ، وثلاث نسخ بوزارة القوى العاملة والهجرة لاتخاذ إجراءات نشر وقيد وإيداع هذه الاتفاقية طبقاً لأحكام

قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

(امضاء)

(امضاء)